

العنوان:	أثر الضم الإجباري في جنسية الأشخاص: دراسة مقارنة
المصدر:	مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية
الناشر:	جامعة الكوفة - كلية القانون
المؤلف الرئيسي:	الفتلاوي، أحمد حسين جلاب
مؤلفين آخرين:	العابدي، نهى زهير كردي(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج14, ع50
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2021
الشهر:	ايلول
الصفحات:	71 - 97
DOI:	10.36323/0964-014-050-022
رقم MD:	1262879
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink, IslamicInfo
مواضيع:	المجتمعات الدولية، القوانين الدولية، الضم الإجباري، المواطنة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1262879

للاستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب الاستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الفتلاوي، أحمد حسين جلاب، و العابدي، نهى زهير كردي. (2021). أثر الضم الإجباري في جنسية الأشخاص: دراسة مقارنة. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مج14، ع50، 71 - 97. مسترجع من <http://1262879/Record/com.mandumah.search/>

إسلوب MLA

الفتلاوي، أحمد حسين جلاب، و نهى زهير كردي العابدي. "أثر الضم الإجباري في جنسية الأشخاص: دراسة مقارنة." مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية مج14، ع50 (2021): 71 - 97. مسترجع من <http://1262879/Record/com.mandumah.search/>

أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

The effect of compulsory annexation on the
nationality of persons (A comparative study)

الكلمات الافتتاحية:

القانون الدولي الخاص، الجنسية، الاجبار، القانون الخاص

Keywords:

The effect , compulsory annexation , the nationality ,
persons

Abstract

The impact of compulsory annexation on the nationality of persons is one of the important reasons that accompany societies in the past and in the present. Significant nationality of (residents of the relevant region). This research is an attempt in the way of studying the nationality of persons and knowing their rulings based on the importance of compulsory annexation on the practical and scientific levels, as it affects the nationality of persons, that is, it regulates the legal relationship with the country to which they belong, and it appears that "compulsory annexation" has a realistic effect on the nationality of persons, including what is Negative, including what is positive

الملخص

إن أثر الضم الإجباري في جنسية الأشخاص من الأسباب المهمة التي تواكب المجتمعات قديماً وحديثاً أذ أدت التغيرات التي أصابت المجتمع الدولي بسبب الحروب والنزاعات الدولية الى تغير السيادة على الإقليم المضموم بالقوة ، مما أدى الى تغيير خارطة الدول نتيجة انضمام دولة الى دولة أخرى. مما ترك أثراً كبيراً في جنسية الأشخاص من (المتوطنين على الإقليم المعني). إن هذا البحث محاولة في طريق دراسة جنسية الأشخاص ومعرفة أحكامهم بالإستناد الأهمية التي يتمتع بها الضم الإجباري على الصعيدين العملي والعلمي كونه يمس جنسية الأشخاص أي ينظم العلاقة

أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي



استاذ القانون الدولي الخاص

نهى زهير كردي العابدي



طالبة ماجستير في كلية
القانون _ جامعة الكوفة

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)
• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A
omparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

القانونية بالدولة التي ينتمون اليها ، ويظهر أن "الضم الإجباري" يربط أثراً واقعياً في جنسية الأشخاص منها ما يكون سلبياً ومنها ما يكون إيجابياً.

المقدمة

أولاً : أفكار عامة

إن من أهم آثار الضم الإجباري هو إعادة توزيع الأفراد المتوطنين في الإقليم المنضم وإن ما تنتجه هذه الأصول من آثار فيما يخص جنسية الأشخاص موضوع مهم يستحق البصر والتروي. فمثلاً اذا كنا أمام ضم إقليم أو جزء من إقليم الى دولة قائمة بنفسها باستخدام القوة فما الجنسية التي ستثبت للأشخاص وهذا الضم الذي بأثره في الأشخاص سيكون مشابه لحالة التجنس أم لا ، وما أثره بالنسبة الى الزوجة والأولاد باختلاف الآراء في الأثر الجماعي الذي سيشمل أفراد الأسرة بأكملها ، فإن هذه الأسئلة وغيرها سنحاول التعرف عليها وإجابتها من خلال هذا البحث وعلى النحو الذي سيظهر لاحقاً. ثانياً : أهمية الدراسة : إن الأهمية العملية في هذه البحث تكمن في تمكين الأشخاص المتوطنين في إقليم دولة ما لمعرفة الآثار القانونية في جنسيتهم في حالة الضم الإجباري من جانب، ومن جانب آخر ستكون معين حقيقي للحكومات في التعرف على تلك الآثار وبالتالي حل المشاكل التي قد ترافق تحقق الضم الإجباري .

ثالثاً : أسباب اختيار الدراسة : إن الدافع الأساس لهذه الدراسة هو الاهتمام الشخصي للباحثة بمواضيع القانون الدولي وعلى وجهه الخصوص موضوع الجنسية، وعلى صعيد الموضوع واختياره للبحث في هذه الدراسة لقلة البحوث القانونية في الموضوع، وتمييزاً له عن موضوع خلافة الدول في نطاق القانون الدولي العام ، وتمكين القارئ الكريم من الوصول الى المعرفة العلمية والعملية بجميع آثار واقعة الضم الإجباري في جنسية الأشخاص .

رابعاً : نطاق الدراسة : إن نطاق الدراسة يتحدد بدراسة أثر الضم الإجباري في الأشخاص الطبيعيين من دون المعنويين، وتركيز البحث عن آثار الضم الإجباري في جنسية الأشخاص، وكذلك ستتحدد بمعرفة الأثر الذي سيعترب في ضم إقليم أو جزء من إقليم الى دولة قائمة بنفسها.

خامساً : مشكلة الدراسة : إن مشكلة البحث تظهر من خلال عدم وضوح آثار الضم الاجباري في جنسية الأشخاص سواء في القانون العراقي أم في القوانين المقارنة .

سادساً : منهجية الدراسة : إن موضوع بحثنا اعتمد في تحليل المادة العلمية المتعلقة به على المصادر الأصلية للباحثين المتقدمين والمتأخرين إلى جانب الاستفادة من بعض تتبع موقف القوانين المعاصرة، وأنظمة بعض الدول المتعلقة بالموضوع للإحاطة بالجوانب القانونية له وأتباع المنهج المقارن، أذ تم المقارنة بالقانون المصري، والقانون الفرنسي قدر

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

تعلقهما بالموضوع، وكذلك تم وضع الأمثلة من بعض القوانين العربية، وغير العربية على سبيل الاستشهاد كما سيظهر لاحقاً.

سابعاً: التقسيم الشكلي: إن البحث في موضوع أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص قسم على مبحثين المبحث الأول فقد تناولنا فيه أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص وتم تقسيمه على مطلبين تناولنا في المطلب الأول أثر الضم الاجباري في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه أثر الضم الاجباري في غير المعاهدات والاتفاقيات الدولية، أما المبحث الثاني فقد تم الكشف فيه عن أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص، وذلك في مطلبين وقد تضمن المطلب الأول فقد الأشخاص لجنسية الدولة الأم قسراً، أما المطلب الثاني أثر اكتساب الأشخاص لجنسية الدولة الضامة قسراً، ثم ختمت دراستنا المتواضعة هذه بخاتمة سنتطرق فيها إلى أهم ما توصلنا إليه من استنتاجات وما نطمح الى تحقيقه من مقترحات، واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: أثر الضم الاجباري في المعاهدات والاتفاقيات الدولية وغيرها

إن التغيرات التي تقع على الدولة لا تمس الشخصية القانونية لدولة ما، ولا تؤثر في قدرتها على مباشرة اختصاصها الدولي ومنها التغيرات التي تقع على التكوين الإقليمي أو تنظيم الحكومة... الخ. بينما هناك تغيرات تؤثر مباشرة في الشخصية القانونية للدولة، وتنتقص من مباشرة اختصاصها، مما يؤدي إلى نقل الحق في ممارسة الاختصاص من سلطة الدولة الأم إلى سلطة الدولة الجديدة وذلك باستعمال القوة على الدولة المضمومة، مما يؤدي الى زوال الشخصية القانونية لها، وبالاتي يؤدي إلى فناء الدولة من المجتمع الدولي، وهذه الحالة ستحدد تبعية إقليم الدولة باكملها إلى دولة أخرى بالضم الاجباري على الدول^(١). لذا من هذه المقدمة سننقسم بحثنا على مطلبين أساسيين فسيكون المطلب الأول: أثر الضم الاجباري في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، أما المطلب الثاني: أثر الضم الاجباري في غير المعاهدات والاتفاقيات الدولية كما يأتي:

المطلب الأول: أثر الضم الاجباري في المعاهدات والاتفاقيات الدولية: تشير آثار مختلفة

في الفقه الغربي والفقه الاشتراكي في موضوع الضم الاجباري إلى المعاهدات الدولية بخلافة الدول من حيث انتقالها بالوراثة الدولية من الدولة الزائلة كلياً الى الدولة الضامة وإذ قسم الفقهاء الغرب الاتفاقيات إلى نوعين من حيث أثرها في الضم الاجباري المعاهدات القابلة للانتقال والمعاهدات غير القابلة للانتقال. إذا سنقوم بتقسيم هذا المطلب على فرعين أساسيين في الفرع الأول: أثر المعاهدات القابلة للانتقال، أما في الفرع الثاني: أثر المعاهدات غير القابلة للانتقال، وكالاتي:

الفرع الأول: أثر المعاهدات القابلة للانتقال: المعاهدات القابلة للانتقال هي المعاهدات التي تبرم بين مجموعة دول وتضع قواعد قانونية وموضوعية عامة تحقق المصلحة الدولية في

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

وقت الضم الاجباري للدولة منها المعاهدات الشارعة التي تتعقد بين عدة دول بالاتفاق عليها وتنشئ قواعد قانونية عامة مثالها اتفاقية لاهاي لعامي ١٨٩٩ - ١٩٠٧. وكذلك عهد عصبة الأمم المتحدة. وميثاق الأمم المتحدة. فهذا النوع من المعاهدات لا ينقضي بفناء الدولة الكلي مباشرة وقت وقع التوارث الكلي بالضم. وإنما ينتقل أثر تلك الحقوق والالتزامات من الدولة المضمومة بالقوة إلى الدولة الجديدة: تحقيقاً للمصلحة العامة وللأغراض التي عقدت المعاهدة من أجلها. لذا فإن آثار التغييرات التي تقع في كيان الدولة لا يمكن أن يعد سبباً لتعطيل المصلحة العامة التي أقامت المعاهدة على تنظيمها^(١). تطبيقاً على ذلك معاهدة سان جرمان المبرمة لعام ١٩١٩ م على وفق المادة (٣٤). ومعاهدة تورينانتو ١٩٢٠ م على وفق المادة (٢١٧) التي قضت بانتقال عدد من المعاهدات الشارعة بالضم الاجباري^(٢). ويلاحظ ايضاً أن هناك معاهدات شارعة تنتقل بالتوارث الدولي المعاهدات المرتبطة بإقليم الدولة الزائلة ارتباطاً مباشراً كالمعاهدات التي تنظم الحدود. والمعاهدات التي تنظم شؤون الدولة فيما يخص المواصلات والأنهار الدولية: فإنها تنتقل الى الدولة الجديدة الضامة مثاله المعاهدات المنعقدة بين دولة الكونغو ودولة فرنسا التي تضمنت قيوداً خاصاً يشترط الأولوية في الرعايا لمعاملة الفرنسيين بالدولة المضمومة الكونغو في عام ١٨٨٤ م. ثم انتقل هذا القيد الأولوية في الرعايا إلى دولة بلجيكا عام ١٩٠٨ م عندما ضمت فرنسا بلجيكا بالقوة^(٣). أما فيما يخص المعاهدات ذات الطابع الإقليمي والعيني فإن المعاهدات الإقليمية التي ترسم حدود الدولة المضمومة يكون أثرها مستمراً. بينما المعاهدات التي أبرمتها الدولة الضامة تتسع لتشمل المعاهدات الدولية المضمومة في حالة وجود اتفاق سلمي بينهما^(٤). ولكن الذي نحن بصده هو حالة عدم وجود اتفاق بين الدول في المعاهدات المبرمة وقت الضم الاجباري نتيجة استعمال القوة. إذ أوضحت اتفاقية فينا لخلافة الدول في المعاهدات وكذلك الممارسات الدولية والقضاء الدولي على مبدأ ثبات الحدود الدولية وتماها. بأن يجب احترام الحقوق والالتزامات الدولية التي أقرتها المعاهدات الدولية التي ترتبط بنظام الحدود بحيث يجب توارثهما. من دون أن تتأثر بالتوارث الدولي بين الدول^(٥). إذ أشارت المادة (١١) من اتفاقية فينا لخلافة الدول في المعاهدات في عام ١٩٧٨ م على ما يأتي "توارث الدول لا يؤثر بذاته على: (أ) - حدود إقامتها معاهدة دولية. أو (ب) - الحقوق والالتزامات التي إقامتها معاهدة دولية تتعلق بنظام حدود"^(٦). أما معاهدة فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ م فأوضحت على عدم جواز ان يتغير أي عنصر جوهري في أي حال من الأحوال في المعاهدات الدولية خاصة تلك التي تتعلق بالحدود وقت الضم الاجباري للدولة^(٧). وقد أوضحت اتفاقية فينا لخلافة الدول في المعاهدات لعام ١٩٧٨ بأن لا تتأثر اتفاقية فينا ذات الطابع العيني بمسألة الضم الاجباري باعتبارها معاهدة مرتبطة بالدولة منها معاهدة المواصلات الدولية والمعاهدات الخاصة بالمناطق مزروعة السلاح ومعاهدات استغلال الانهار الدولية حيث لا يؤثر الضم الاجباري

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

في المعاهدات ذات الطابع العيني إذا فهذه النوع من الاتفاقيات تأخذ ذات الأثر المباشر إليه في اتفاقيات الحدود وانظمتها ولا يجوز للدولة الضامة وقت الضم الإجباري أن تتنصل من التزاماتها الدولية. ولا يستثنى من ذلك سوى الاتفاقيات الخاصة بإقامة قواعد عسكرية أجنبية في الدولة المضمومة. فهذه النوع من الاتفاقيات لا تلتزم بها الدولة الضامة^(١). إذ أشارت المادة (١٢) من اتفاقية فينا لخلافة الدول في المعاهدات في ١٩٧٨م إلى أن "الأنظمة الإقليمية الأخرى ١- خلافة الدول لا تأثر على مثل هذا النوع (أ) الالتزامات المتصلة باستخدام أي إقليم. أو لغرض قيود على استخدامه. أنشئ بموجب معاهدة لصالح أي إقليم دولة أجنبية. وتعتبر المترتبة على الأرضي في المسألة: (ب) حقوق أنشئ بموجب معاهدة لصالح أي من الإقليم وفيما يتعلق باستخدام. أو أي فرض قيود على استخدامها. في أي إقليم دولة أجنبية. وتعتبر المترتبة على الأرضي ٢- خلافة الدول لا تأثر على مثل هذا النحو: (أ) الالتزامات المتصلة باستخدام أي إقليم. أو لغرض قيود على استخدامه. أو أنشئ بموجب معاهدة لمصلحة مجموعة من الدول أو من جانب جميع الدول وفيما يتعلق باستخدام أي إقليم. أو لغرض قيود على استخدامها. ويعتبر ربط لتلك الأراضي ٣- لأحكام هذه المادة لا تنطبق على الالتزامات التعاقدية للدولة السلف والتي تنص على إنشاء قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي التي خلافة الدول"^(٢).

وتجب الإشارة أن الفقه الاشتراكي الخاص بمسائل الضم الدولي للمعاهدات يقر بأن على الدولة المضمومة قسراً هي التي تقرر بشأن مصالحها الوطنية وما ينسجم في الوقت ذاته مع مبادئ وقواعد القانون الدولي هذا فيما يخص المعاهدات الشارعة. وإن القانون الدولي لا يجيز أن تكون إرادة الدولة أو مجموعة من الدول على إرادة دولة معينة. أما المعاهدات المتعلقة بإقليم الدولة الضامة. فإذا طبقت إرداه الدولة المضمومة قسراً. فهذا لا ينسجم بالتأكيد مع مصالحها القانونية ولا يترتب آثار عن الضم الإجباري وهذا ما يؤدي إلى إهدار الدولة في تقرير المصير ويبدأ ذلك من سيادتها واستقرارها إلى مصادر ثروتها الطبيعية^(٣). أما المعاهدات الأخرى غير المتفق على أحكامها فهناك من يرى أن الدولة الضامة نتيجة الضم الإجباري بالقوة القسرية ترتبط بمعاهدات الدولة المضمومة إلا ما كان منها غير قابل للانتقال. أما المعاهدات التي تكون الدولة الضامة بالقوة طرفاً فيها بمجرد حدوث الضم الإجباري فإن أحكامها تطبق تلقائياً على الدولة المضمومة جبراً. إلا إذا كان هناك بند أو نص قانوني يشير إلى خلاف ذلك على إن المعاهدة مقصورة على الدولة المتعاقدة وقت التعاقد^(٤). ويبدو أن آثار الحدود في الضم الإجباري لا يمكن أن تحقق نتيجة كأثر لضم الإجباري؛ لبعد هذه المناطق اضافة إلى تعذر الوصول إليها إذا كانت تلك المناطق غير متصلة اتصالاً مباشراً وقت حصول الضم بالقوة. ولكن من الممكن أن تكون هناك آثار الضم الإجباري في معاهدات الحدود والمعاهدات السياسية الأخرى عند حدوث الضم الإجباري للدولة المضمومة والدولة الضامة وكان هناك اتصال مباشر بين الدولتين لا

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

يفصلهما سوى الحدود فهنا من الممكن أن تكون هناك نتائج تتغير بها حدود الدولة وتتوسع بها الرقعة الجغرافية للدولتين .

الفرع الثاني: أثر المعاهدات غير القابلة للانتقال : إن المعاهدات غير القابلة للانتقال تقوم على أساس الاعتبار الشخصي الذي يربط بين جميع الدول الملتزمة بالمعاهدة والتي يدفعها إلى التعاقد. فإذا أنقضى الاعتبار الشخصي لإحدى الدول نتيجة استعمال القوة في ضم الدولة، سيطر بذلك أثر قانوني بعدم إبقاء المعاهدة: لأن زوال الدولة بالضم القسري يؤدي إلى زوال هذا الاعتبار الشخصي وبالتالي تنقضي المعاهدة ولا تنتقل إلى الدولة الضامة ضمّاً كلياً باستعمال القوة. ومن هذه المعاهدات: (المعاهدات السياسية ومعاهدات التحالف، ومعاهدات الضمان، والمعونة المتبادلة، ومعاهدة الحياد، والتحكيم) وكذلك المعاهدات العقدية يشملها هذا الأثر ومنها: (المعاهدات الاقتصادية والمعاهدات التجارية) (١). عند حدوث الضم الإجباري فإنه سيؤدي إلى تغيير في النظام الخاص للدولة الأم بصورة كاملة: لكن هذا التغيير لا يؤثر في استمرار الشخصية القانونية لها في المجتمع الدولي. لذا إقتضى البحث عن مصير المعاهدات المبرمة هل ستلتزم بها أم تعد لا وجود لها نتيجة الضم الإجباري من قبل الدولة الجديدة يتضح ان السيطرة الكاملة على أراضي الدولة الأم بأكملها سيمنح الدولة الضامة بالضم الإجباري السلطة لتقرير طبيعة نظام الدولة الجديدة في ضوء مصالحها القومية في الالتزامات التي كانت على الدولة المضمومة جبراً أو عدم الالتزام بذلك إذ تستطيع الدولة الجديدة أن تقوم بإلغاء المعاهدات القديمة التي أبرمتها هذه الدولة التي تتناقض مع سيادتها، تطبيقاً على ذلك دولة كوبا قامت بإلغاء المعاهدات مع الولايات المتحدة الأمريكية لقيامها بإقامة القواعد العسكرية بكل منطقة تخص دولة كوبا وبذلك قامت برفض المعاهدة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية مع دولة كوبا عام ١٩٥٤م (٢). ففي مسألة انتقال الحقوق والواجبات على المعاهدات للدولة الضامة مباشرة كأثر لانقضاء الشخصية القانونية للدولة برز اتجاهان. الاتجاه الأول: يقول عدم انتقال الحقوق والالتزامات في مثل هذه المعاهدات نتيجة الضم الإجباري الكلي: لأن تلك المعاهدات ستعتبر منتهية بزوال الشخصية القانونية للدولة ولا تعتبر مثل هذه المعاهدات ملزمة لأي طرف فيها لذا تسقط تلك المعاهدات بزوال الكلي للدولة بالضم القسري (٣). وهناك اتجاه يذهب إلى اعتبار أن الدولة الأم حتى وإن أنقضت شخصيتها القانونية كلياً فتبقى ملزمة بها باعتبار أن عنصر الشعب موجود. وهو مبرر لقيامها لذا تنتقل هذا المعاهدات كأثر للضم القسري للدولة الجديدة هذا ما نادى به الفقه الأمريكي (٤). ويبدو أن ما ذهب إليه الاتجاه الأول هو الصائب كون أن انتقال الحقوق والالتزامات الخاصة بمسائل التجارة السياسية والحياد وغيرها لا يمكن أن تنتقل إلى الدولة الضامة وذلك باعتبار أن الدولة المضمومة قد زالت من الوجود فتسقط تلك المعاهدات بمجرد حدوث الضم الإجباري. وإن ما ذهب إليه الاتجاه الثاني بقوله: أن عنصر

السكان موجود باعتباره يقوم مقام الدولة الأم فهذا غير معقول ويمكن الرد عليه وإن كان عنصر السكان موجود، لا يمكن أن تنتقل هذه المعاهدات بوجود السكان؛ لأن هؤلاء سيكونون تابعين إلى الدولة الضامة بمجرد سقوط الدولة وإن تبعية السكان هؤلاء يعدم أبرز الآثار التي ستقع بالضم الاجباري كما سنلاحظها في المبحث الثاني .

وتجب الإشارة إلى أن الممارسات الدولية لا تؤثر في وجود توارث دولي في المعاهدات وخصوصاً معاهدات التحالف؛ وذلك لكون تلك المعاهدات يكون لها الاعتبار الأولي للشخصية القانونية للدولة في انعقادها إذ يعد شخصية الدولة القانونية عنصراً جوهرياً في كيان الدولة^(١). تطبيقاً لذلك عندما ضمت دولة اليابان دولة كوبا في عام ١٩١٠ م أعلنت اليابان بأن جميع المعاهدات التي أبرمتها دولة كوبا تعد زائلة وإن دولة اليابان لا تلتزم بها. وكذلك عندما ضمت الولايات المتحدة الأمريكية جزر هاوي لعام ١٨٩٨ م عدت الولايات المتحدة الأمريكية جميع المواثيق الدولية التي أبرمتها هاوي لاغية وغير ملزمة لها^(٢). ويتضح مما سبق ذكره عدم مشروعية الضم الاجباري الذي يحدث بالقوة المستعملة عن دولة معينة، فيترتب على ذلك أنه لا يمكن للمعاهدات المبرمة التي تفرضها الدولة الضامة على الدولة المضمومة أي أثر قانوني في نقل الحق والالتزام إلا بالنسبة للمعاهدات القابلة للانتقال^(٣).

المطلب الثاني: أثر الضم الاجباري في غير المعاهدات والاتفاقيات الدولية

من خلال هذا المطلب سنقسم أثر الضم الاجباري في غير المعاهدات على أساس ثلاث فروع . سيدرس في الفرع الأول: أثر أموال الدولة الزائلة. أما في الفرع الثاني: أثر محفوظات الدولة الزائلة وسيدرس الفرع الثالث: أثر الديون في زوال الدولة. وكالاتي :

الفرع الأول: أثر أموال الدولة الزائلة :أوضحت اتفاقية فينا لخافة الدول في ممتلكات الدولة ومحفوظاتها وديونها سنة ١٩٨٣م في المادة (٨) تعريف ممتلكات الدولة بقولها "لأغراض مواد هذا الباب . يراد بتعبير ممتلكات الدولة التي للدولة السلف الممتلكات والحقوق والمصالح التي كانت في تاريخ خلافة الدول. طبقاً للقانون الداخلي للدولة السلف . ملكاً لهذه الدولة"^(٤). أما قانون الاملاك الوطنية الجزائري قانون رقم (٣٠٤٠) في ١٩٩٠ فقد أوضح تعريفاً للأموال أو المال "هو جزء من إقليم الدول التي تمارس عليه سيادتها"^(٥).

ويبدو من صياغة هذه المادة أن هناك شروط فيما يتعلق بأموال أو أملاكها الدولة الأم أولاً: أن يتم انتقال ممتلكات أو أموال الدولة الأم من تاريخ خلافة الدول. ثانياً: أن تكون ممتلكات الدولة في تاريخ حدوث خلافة الدول ملكاً للدولة الأم. ثالثاً: أن تكون هذه الأموال محددة وفقاً للقانون الداخلي للدولة الأم . تجب الإشارة إلى إن عصبية الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة منعت بل حظرت حدوث الضم الاجباري على أي دولة في الوقت الحاضر. وباعتبار أن تجارب حدوث الضم الاجباري الكلي قليلة في الواقع العملي والتطبيقي ونادراً ما نجد أن دولة قد استولت على دولة أخرى. لذا لا بد أن نبين نتائج الضم الاجباري الجزئي ثم على أثر تلك النتائج نخوض في معرفة نتائج الضم الاجباري الكلي للدولة.

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

تنتقل الحقوق المالية بالضم الكلي وكذلك الامتيازات وما يلحقها من ملحقات أخرى إلى الدولة الضامة. فقد ميز الفقهاء بين الأملاك العامة وبين الأملاك الخاصة عند حدوث الضم الجزئي فالأموال الخاصة العائدة إلى الأفراد لا تتأثر تلك الأموال بانتقال السيادة من دولة إلى دولة أخرى أي بما في معناه بقاء تلك الممتلكات بحوزتهم. أما الأملاك العامة فإنها تستدعي نقل السيادة من الدولة الأم إلى الدولة الضامة كالجسور والطرق والمؤسسات الحكومية ذات النفع العام كالمدارس والمستشفيات كأثر للضم. أما السكك الحديدية فقد ميز الفقه بينها إذا كانت تلك الأموال مملوكة للدولة الأم فإنها تنتقل من دون قيد إلى الدولة الضامة عند حدوث الضم الإجباري أما إذا كانت تلك السكك الحديدية مملوكة لشركة تقوم باستغلال تلك الأموال للمنفعة الخاصة فمن حق الدولة الضامة أن تمتلك تلك الأموال مقابل تعويض. أما فيما يخص أملاك الدولة الخاصة العائدة للدولة تبقى ملكيتها للدولة الأم؛ لأنها تعد بمثابة أموال الأفراد^(١). وإن انتقال الأموال من الدولة إلى دولة أخرى عند حدوث الضم الإجباري سيفرض هذا التغيير مشاكل على الأنظمة القانونية التي كانت تتمتع بها الدولة القديمة وبين النظام الجديد الخاضع له. و إذ إن التغيرات التي تقع على الدولة بأكملها هل ستؤثر في الحقوق المكتسبة التي أشارت إليها مبادئ القانون الدولي أم ماذا؟ لذا اقتضى التمييز بين الحقوق العامة السياسية والاجتماعية المكتسبة وبين الحقوق المادية. فتعد الحقوق المكتسبة السياسية والاجتماعية مستمرة في النظام الجديد عند حدوث الضم الإجباري. أما الحقوق المادية فهذا النوع من الحقوق تنتقل إلى النظام القانوني الجديد كأثر للضم وهي لا تتأثر بالتوارث الدولي كالحقوق العينية. والحقوق المتكونة عن طريق التعاقد. فهذه الحقوق المادية يشترط فيها توافر شرطين من أجل تمتعها بالحماية أولاً؛ أن يكون الحق مادي. ثانياً؛ وأن تكون هذه الحقوق تابعة للنظام القانوني للدولة الأم. أما فيما يخص الحقوق التي تبرم مع الدولة الأم فتبقى كما هي بعد الضم الإجباري كونه يتبع مبدأ الاحترام المتبادل في ظل الممارسات الدولية^(٢). وتقتصر واقعة الضم الإجباري على ممتلكات الدولة الأم أي لا يؤثر الضم الإجباري على الممتلكات التابعة للدولة الثالثة^(٣). أما الامتيازات التي تبرمها الدولة المضمومة مع شركات استثمار أموال الدولة فهذه الامتيازات التي تمنح بموجب القانون الداخلي فلا تخضع لتغيير السيادة ولاسيما الاستثمارات التي تقع على المرافق العامة الكهرباء والمياه والمواصلات فنظراً لأهميتها الاقتصادية فلا تتأثر بالضم الإجباري ولا ترتبط بالنظام الخاص بها. أما الامتيازات التي تقع على الدولة الضامة ومصالحها الوطنية من الممكن أن تعدل أو تلغى وفق مصالحها^(٤). إذاً عند حدوث الضم باستعمال القوة لكامل دولة الأم فإن أموال أو ممتلكات الدولة العامة والخاصة وكذلك الحقوق المكتسبة السياسية والاقتصادية ستنتقل بأكملها من الدولة الأم (المورثة) إلى الدولة الضامة (الوارثة) مع وجوب احترام الملكية الخاصة من قبل الأفراد^(٥). تطبيقاً لذلك عندما

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

ضمت فرنسا مدينة تونس صودرت جميع الأملاك أو الأموال التونسية إلى فرنسا من دون وجهه حق^(١). وكذلك عندما ضمت الولايات المتحدة الأمريكية جمهورية هايتي في ١٩١٥ م قامت الحكومة الأمريكية بالسيطرة على جميع الإيرادات الوطنية لجمهورية هايتي ولم يتم تسليم أي من الأموال إلى جمهورية هايتي مما فرضت سيطرتها على جميع مناطقها وجعلتها تحت سيادتها الأمريكية كأثر للضم المباشر^(٢).

الفرع الثاني: أثر محفوظات الدولة الزائلة: أشارت اتفاقية فينا لخلافة الدول في ممتلكات الدولة ومحفوظاتها وديونها لعام ١٩٨٣م ثلاث أنواع من المحفوظات إلا وهي أولاً: المحفوظات السياسية: هي الوثائق المتعلقة بالأحزاب أو الهيئات السياسية المتمثلة في النشاطات السياسية وبضم كل ما يتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات التي عقدت مع الدول الأجنبية ويشمل كذلك الاجتماعات السياسية الخاصة بالدولة الأم فإنها تنقل أثرها إلى الدولة الضامة^(٣). أما النوع الثاني: المحفوظات الإدارية: وهي الوثائق المتعلقة بـ(الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية والجامعات والمعاهد والشركات والمصالح بمختلف ممارساتها الإدارية)^(٤). النوع الثالث: المحفوظات التاريخية: فهذا النوع يضم الوثائق التاريخية المؤرخة و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المحفوظات التاريخية^(٥). وقد أشار مؤتمر اليونسكو إلى أن الارشيف بجميع وثائقه ومحفوظاته يعد تراثاً للمجتمع الوطني. وبالأخص تلك التي تعد ممتلكات تاريخية ثقافية حضارية^(٦). فيتضح إن تلك المحفوظات عند حدوث الضم الاجباري الكلي للدولة ستنقل من الدولة الأم إلى الدولة الضامة كأثر للضم الإجباري عند زوال الدولة باستعمال القوة^(٧). تجب الإشارة باعتبار أن حالات حدوث الضم الإجباري نادراً ما يقع على الدولة بصورته الدائمة لذا فإن أغلب حالات حدوث الضم باستعمال القوة هي حالات الضم الإجباري المؤقت إذا أمكن تطبيق الضم الإجباري المؤقت على حالات الضم الإجباري الدائم مثال عندما ضمت فرنسا دولة الجزائر بأكملها جرى نقل محفوظات تلك الدولة (الأخيرة) الإدارية والسياسية والتاريخية في مخازن خاصة في فرنسا تسمى "أكس-أن-بروفانس"^(٨). أما عندما ضمت الولايات المتحدة الأمريكية جمهورية هايتي في عام ١٩١٥ م منحت المعاهدة الأمريكية الهايتية السيطرة الكاملة على جميع الوثائق الإدارية والسياسية الخاصة بـهايتي^(٩). وفي عام ٢٠٠٣ م قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض هيمنتها على العراق ونقل المحفوظات التاريخية والثقافية من المتحف الوطني العراقي والمكتبة القانونية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكان هذا أشبه باستغلال الأوضاع الأمنية وجعل العراق تحت سيطرتها كأثر للضم الإجباري^(١٠).

الفرع الثالث: أثر الديون على زوال الدولة: على وفق اتفاقية فينا لخلافة الدول في المعاهدات في المادة (٣٣) "لأغراض مواد هذا الباب، يراد بتعبير دين الدولة أي التزام مالي ينشأ وفقاً للقانون الدولي على دولة السلف ازاء دولة أخرى أو منظمة دولية أو أي شخص آخر من

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

أشخاص القانون الدولي^(١). ويبدو من هذه المادة أن اتفاقية فينا لخلافة الدول أدرجت شروطاً ملزمة وقت الضم الإجباري إلا وهي: أولاً: انتقال الدين من الدولة المضمومة إلى الدولة الضامة وقت الضم الإجباري. ثانياً: أن يكون الدين التزاماً مالياً ينشأ من الدولة المضمومة إلى الدولة الضامة. ثالثاً: أن يكون انتقال الدين على وفق القانون الداخلي للدولة الأم. مامدى التزام الدولة الضامة بديون الدولة المضمومة في الضم الإجباري؟ يجب على ذلك لم تكن هناك إشارة من قبل بعض الفقهاء القانون على وجود خلاف فقهي في تحمل الدولة الضامة كلياً ديون الدولة الزائلة إذ إن الرأي الغالب يعطي وجوب تحمل الدولة الضامة لديون الدولة المضمومة والتزاماتها: وذلك تطبيقاً من قاعدة أن الشخص الوارث يرث تركة المتوفى بما عليه من التزامات في الديون والتكاليف^(٢). كذلك الفقه الغربي لم يكن على خلاف في تحمل أو عدم تحمل الدولة الضامة "الديون" التي تقع على الدولة المضمومة باستعمال القوة. إذ أشار الفقه الغربي على أنه يجب على الدولة الوارثة أن تلتزم بكافة الديون التي تقع على الدولة الأم الزائلة (المورثة) من دون التمييز بين ما هو مقروض للمنفعة العامة عند التعاقد وبين ما هو مخصص للمنفعة الخاصة. إذا من ذلك يتضح أن الدولة الضامة تتحمل القروض التي عقدتها الدولة الأم (المنعدمة من الوجود) وكذلك القروض التي خصصت للمنفعة الخاصة "كالسكك الحديدية - المناجم - المصانع الأخرى" فتنتقل أعباء تلك الديون إلى الدولة الضامة بأكملها كأثر للضم^(٣). لا تسقط ديون الدولة الأم بزوال وجودها وإنما تنتقل تلك الديون إلى الدولة الضامة التي ضمنتها بصورة كلية. أي إن الدولة الضامة تصبح وريثة لتلك الديون فيقع عليها تحمل أعباء الديون التي خلفتها الدولة المضمومة نتيجة الضم الإجباري. وذلك مقابل الفوائد التي تعود للدولة الوارثة من الموارد التي حصلت عليها تلك الدولة وفقاً لمبادئ العدالة^(٤). هذا يشير إلى أن الدولة الأم عندما تقترض ديناً لصالحها فإن الاقتراض يقع على الدولة بأكملها. فعند زوال تلك الدولة بالضم القسري وضمها إلى دولة أخرى نتيجة هذا النوع من الضم فعلى الدولة الضامة أن تتحمل التزامات الدولة الأم وفقاً لمبادئ العدالة. لذا تقوم الدولة الضامة بتسوية مسائل ديون الدولة المضمومة باستعمال القوة بين الدول الدائنة وبين الدولة التي ورثت الدولة الأم بالقوة باعتبار أن السيادة أصبحت بيد الدولة الضامة فيقع عليها تحمل الأعباء^(٥). كما حدث عند ضم الجزائر باستعمال القوة إلى فرنسا في عام ١٨٣٠^(٦). وعندما ضم العراق بالقوة دولة الكويت في يوم ٨ آب ١٩٩٠م إلى لغاية ٢٩ شباط ١٩٩١م^(٧). ويجب الإشارة إلى أن هناك أنواع آخر من الديون لا تنتقل إلى الدولة الضامة عند حدوث التوارث بالضم الإجباري منها القروض التي عقدتها الدولة المورثة من أجل إبقاء حاكم في السلطة أو تلك التي تعقد لحماية نظام خاص بالدولة. وكذلك لا تنتقل الديون الخاصة لتمويل الحرب التي قامت بها الدولة الأم ضد دولة أو دول أخرى: تطبيقاً على ذلك عندما ضمت بريطانيا دولة من جنوب أفريقيا إليها في عام ١٩٠٠ رفضت بريطانيا فكرة الاعتراف

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

بديون الدولة الأم وتحمل أعباءها عنها . وأوضحت اتفاقية سانت جرمان في المادة (٢٠٥) أن دولة النمسا وحدها تتكفل بديون الحرب عندما ضمتها ألمانيا بالقوة^(١).

المبحث الثاني: أثر الضم الإجباري في جنسية الأشخاص :إن تمتع الفرد بجنسية دولة معينة هذا لا يشير إلى ملازمة الشخص في تمسكه بها طيلة حياته. وإنما قد يحدث تغير جبري نتيجة التحاق دولة بأكملها إلى دولة أخرى باستعمال القوة. إن كل دولة في العالم حرة في تنظيم أمور جنسيتها من حيث الفقدان والاكتساب على وجه خاص بخصوص مصالحها: (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) بغض النظر عن الحياة الدولية في المجتمع الدولي^(٢). وإن الجنسية هي حق من الحقوق المدنية والسياسية يمنحها القانون المحلي للأشخاص ومن أهم الآثار المترتب عليها بأن لا يجوز نزعها قسراً من قبل الأفراد ولا تفرض عليه من دون رضاه وباعتبار أن أرادة الفرد الحرة هي أساس قيام الرابطة القانونية الحقيقية بين الفرد والدولة^(٣). ويلاحظ أن تلك الآثار لا تلتزم بها الدولة الضامة عند الضم الإجباري. وإنما ستحدث آثاراً مغايرة عند واقعة الضم على الجنسية . إذا الجنسية: هي "رابطة سياسية وقانونية تربط بين الفرد والدولة يتعهد بمقتضاها الفرد بالولاء وتتعهد الدولة بالحماية_ إذا الجنسية بهذا المثابة هي التي يتحدد على أساسها الركن الأصل لقيام الدولة إذ بها يتحدد الشعب"^(٤) وقد عرفت محكمه العدل الدولية الجنسية في قضية (Nottebohm) في سنة ١٩٤٥ بأنها "علاقة قانونية تقوم على أساسها رابطة أصلية وعلى تضامن فعلي في المعيشة والمصالح والمشاعر"^(٥). لذا سنقسم هذا المبحث على مطلبين رئيسين. سیدرس المطلب الأول: فقد الأشخاص جنسية الدولة الأم بالقوة. والمطلب الثاني: أثر اكتساب الأشخاص جنسية الدولة الضامة. وكالاتي :

المطلب الأول: فقد الاشخاص جنسية الدولة الأم بالقوة: إن زوال الجنسية الوطنية عن الشخص بعد تمتعه بها مدة من الزمن. يربط عدة نتائج بواقعة الضم الإجباري التي ستشمل كل الدولة الأم^(٦). وبالتالي يترتب على فقدان الجنسية مجموعة آثار معينة. أما تكون آثار فردية تقع على ذات الشخص أو تكون آثار جماعية تقع على عائلته^(٧).

بناءً على ما تقدم فإننا سنبحث آثار الضم الاجباري التي تقع على الأشخاص ككل فيفرعين . سندرس في الفرع الأول: الآثار القانونية الفردية في فقد جنسية الدولة الأم قسراً. أما الفرع الثاني: فسيتطرق إلى الآثار القانونية الجماعية في فقد جنسية الدولة الأم قسراً وكالاتي: الفرع الأول: الآثار القانونية الفردية في فقد جنسية الدولة الأم قسراً: عند تحقق واقعة الضم الإجباري على الأشخاص بغير إرادتهم. فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير السيادة على أهالي الإقليم وبالاتي يؤدي إلى زوال جنسية الشخص الطبيعي بالذات. وبعد هذا حكم هذا الشخص حكم الأجنبي في البلد المقيم فيه^(٨). و أن الحقوق والالتزامات التي تقع على الشخص لا ينتج عنها فقد الأثر في حكم التصرفات السابقة وزوال جميع المزايا بأثر رجعي: لأن فقدان الجنسية يستمر إلى الحالات المستجدة وينصرف أثر ذلك الفقد

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

إلى المستقبل^(١). تطبيقاً لذلك عندما ضمت فرنسا دولة تونس بالقوة في ١٨٨٥م شرعت فرنسا قانوناً منح كل تونسي حق التمتع بحقوق وامتيازات متساوية مع المواطن الفرنسي بشرط تقديم طلب من قبل كل مواطن يؤكد على فقدانه للجنسية التونسية ومن ثم يصبح الأشخاص التونسيون خاضعين للقانون المدني الفرنسي في جميع أحكامه العامة والخاصة^(٢). فحاولت فرنسا القضاء على الشخصية القانونية لمدينة تونس كما فعلت عندما ضمت فرنسا مدينة الجزائر إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل^(٣). فبالعودة الى القواعد العامة نجد أن قانون الجنسية العراقي لسنة ١٩٦٣م الملغى نص على أن "لا يبرأ العراقي الذي تزول عنه جنسيته العراقية من الواجبات أو الالتزامات المترتبة عليه قبل زوال الجنسية العراقية"^(٤). وقد أشار قانون المدني الفرنسي فيما يخص الجنسية بالنص "على أنه لا يمكن للفرنسين تحت سن الخامسة والثلاثين ممارسة هذا الحق في التنازل إلا إذا كانوا مستوفيين للالتزامات المنصوص عليها في الكتاب الثاني من قانون الخدمة المدنية"^(٥). وكذلك قانون الجنسية الاردني في المادة (٢٠) يوضح على أن "الأردني الذي يفقد جنسية الأردنية لا يبرأ بذلك مما يترتب عليه من الواجبات الناشئة عن أي عمل من الاعمال التي أتى بها قبل فقدانه الجنسية الأردنية"^(٦). ويبدو من ذلك أن الحقوق والالتزامات المترتبة على الفرد ستنقل كأثر مباشر من الدولة المضمومة إلى الدولة الضامة كنتيجة للضم الاجباري. وسيترتب على كل من فقد الجنسية سواء الوطني الأصلي أم الوطني الطارئ تحمل الالتزامات والحقوق التي ستننتج كأثر للضم باستعمال القوة من قبل الدولة الجديدة؛ لأن ما سيقع على إبنائها من التزامات وواجبات سيقع على أبناء الدولة المضمومة نتيجة للضم اجباري.

الفرع الثاني: الآثار القانونية الجماعية في فقد جنسية الدولة الأم قسراً: عند قيام واقعة الضم على الدولة ستتحقق آثار قانونية لا تقتصر على الفرد. وإنما سيشمل أفراد العائلة الأبناء القاصرين والزوجة بالتبعية للأب^(٧). لذا تشير أغلبية التشريعات عند فقدان الأب لجنسية الدولة الأم؛ بسبب التحاق دولة بأكملها إلى دولة أخرى. فإن ذلك سيؤدي إلى فقدان الأولاد الصغار والزوجة جنسيتهم تبعاً لفقدان الأب الجنسية الأصل. وهذا ما جاء به المشرع العراقي في قانون الجنسية العراقية عام ٢٠٠٦ م على وفق القواعد العامة في المادة (٢١٤) إذ جاء فيها "إذا فقد عراقي الجنسية العراقية، يفقدها تبعاً لذلك أولاده غير البالغين سن الرشد"^(٨). بينما أشار القانون المدني الفرنسي على النص بأن "يفقد الجنسية الفرنسية الفرنسي، ولو كان قاصراً"^(٩). وكذلك إشارة قانون الجنسية الليبي في المادة (٩) التي جاء فيها "إذا فقد الأب جنسية ليبية تبعه في ذلك أولاده الذين لم يبلغوا سن الرشد" وهذا يقابل ما جاء به القانون الجزائري في المادة (٢٣)^(١٠). وكذلك إشارة الأمر رقم ٥٥ - ٠١ المؤرخ في ٢٧ شباط ٢٠٠٥م إلى امتداد أثر فقدان إلى الأولاد القاصرين غير المتزوجين^(١١). وهذا ما أكد عليه قانون الجنسية وجوازات السفر الإماراتي إذ جعل فقد

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

الأبناء لجنسيتهم تبعاً لجنسية الأب وإرادته^(١). ويبدو من ذلك إن الأولاد القاصرين ليس لهم إرادة مستقلة في فقدان الجنسية فهم يتبعون إرادة الأب في فقدان التلقائي حتى بلوغ سن الرشد^(٢). أما فيما يخص الأولاد البالغين سن الرشد والمقيمين مع الأب فهؤلاء يشملهم فقدان الجنسية كأثر جماعي لفقدان الدولة شخصيتها القانونية. من دون أن يحدث فقدان بتعبية وذلك كونهم أكملوا سن الرشد وبالمقابل لهم إرادة مستقلة في تحديد تبعيتهم. أي لا يكون هناك تأثير في جنسيتهم على جنسية الأب وإنما يفقدونها تلقائي نتيجة حدوث الضم وهذا ما أشار اليه المشرعون (العراقي والمصري والسوري والأردني) وهذا الحكم يشمل الزوجة أيضاً فلا يقتصر على الأولاد البالغين. ويجب الإشارة عند اختفاء الدولة الأم من الوجود نتيجة تغير السيادة العينية والشخصية. فجميع الأفراد الوطنيين الذين يحملون الجنسية يفقدون جنسيتهم الأم كمحصلة نهائية لزوال الدولة^(٣). وهذا الفقد يكون لاحق على الميلاد لا وقت ميلاد الشخص وأن تقرير فقدان عند حدوث واقعة الضم بالقوة هو من أجل منع ازدواج الجنسية وحماية لمصلحة الدولة الضامة^(٤). تطبيقاً لذلك ضم فرنسا الجزائر في عام ١٩٣٠م^(٥). فقد أشار الدستور الفرنسي في عام ١٨٤٦م في المادة (١٠٩) إلى اعتبار مدينة الجزائر هي إقليم تابع إلى فرنسا^(٦). وكذلك صدر مرسوم ملكي فرنسي في عام ١٩٣٤م عدّ هذا تصريح واضح لضم دولة الجزائر إلى فرنسا. ولم تكن هناك إشارة واضحة بخصوص الجنسية الجزائرية. وكذلك أشارت اتفاقية استلام مدينة الجزائر جويليه رقم ٥. سنة ١٨٣٠م. وكذلك معاهدة ٣٠ آذار ١٩٣٧ اللتان بينتا انه لم تكن هناك إشارة إلى الجنسية الجزائرية هذا يعني أن المشرع الفرنسي أنكر وجود شخصية قانونية لأهالي الجزائر وتجاهل وضعهم القانوني. فهذا يشير إلى فقدان التلقائي كأثر مباشر ناتج عن الضم الإجباري^(٧). وعند أستلحاق العراق الكويت بالقوة في عام ١٩٩٠م^(٨). أشارت الأمم المتحدة في مجلس حقوق الانسان إلى أن مسألة أنعدام الجنسية والحرمان التعسفي منها؛ وعدم الاعتراف بالشخصية القانونية للدولة عند تحقق الضم الإجباري بفقدان جنسية الدولة الأم من الأشخاص ككل غير ميسور وغير مرغوب فيهم قبل لجنة حقوق الانسان فأصدرت عدة قرارات تمنع فيها أنعدام الجنسية من الأشخاص منها القرار ٤٥ / ٢٠٠٥ المؤرخ في ١٩ نيسان ٢٠٠٥ م وكذلك تأكيد في مقرره ٢ / ١١١ المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني / ٢٠٠٦. وكذلك القرار الذي يتعلق بتحديد البدون. وحمايتهم من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وفق القرار ١٣٧ / ٦١ المؤرخ في ٢٧ آذار ٢٠٠٨^(٩). وكذلك وفقاً لتقرير لجنة فينيلسيا الخاصة بالجماعة الاوربية قد أشارت إلى أن الضم غير المشروع لأثر له عند قيام سلطة الاحتلال بضم إقليم الدولة الضامة إليها^(١٠). أما فيما يخص الزواج المختلط بالنسبة لأثر الضم الإجباري في جنسية الأشخاص. لا تختلف معظم القوانين القانونية حول مدى الاعتراف بتأثير الزواج المختلط في الجنسية فيما يخص المرأة عند حدوث الضم الإجباري. فهنا برز اتجاهان: الاتجاه الأول: يستند على

النظرية التقليدية التي تأخذ بمبدأ وحدة الجنسية في العائلة على أساس تبعية الزوجة لجنسية زوجها، ويحدث ذلك بالقوة القانونية، فالتحاق الزوجة بجنسية زوجها بمجرد تكوين رابطة الزواج فسيكون هناك ضمان لوحدة الأسرة والعائلة معاً، فبالنسبة لمصلحة الأسرة تحقق الوئام والانسجام، وزيادة التماسك بين أفراد العائلة، أما بالنسبة لمصلحة الدولة فينشأ ترابط ووئام بين الشخص والدولة، مما يؤدي إلى أن تكون الأسرة وطنية خالصة من العنصر الأجنبي^(١). ولكن يتضح أن المشرع الفرنسي سار خلف هذا النهج في عام ١٨٩٨م بأن أصدرت المحكمة الفرنسية قانوناً منع تبعية المرأة الفرنسية التي تتزوج من أجنبي "تونسي" بجنسية زوجها وفقاً للقانون المحلي للزوج، ولكن لم تستطع تونس سحب الجنسية التونسية من الزوجة الفرنسية بسبب ما كان يحدث نتيجة الضم الواقعي بالقوة^(٢). أما الاتجاه الثاني: فهو يأخذ بالنظرية الحديثة مبدأ استقلال الجنسية في العائلة إذ يستند هذا الاتجاه على المساواة بين الرجل والمرأة، فالأجنبية المتزوجة من أجنبي لا تدخل في جنسية زوجها وإنما بحسب رغبتها وإرادتها^(٣). ويرجع البحث إلى ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول الذي يستند على النظرية التقليدية كون حادثة الضم باستعمال القوة، وفقدان الجنسية يقع على الدولة بأكملها وهذا يعني أنه يأخذ بتبعية الزوجة المتجنسة، والأولاد لإرادة الأب الإجبارية، ولا يوجد فرق عند الضم الإجباري بالقوة بين الزوجة الأجنبية التي تتزوج من وطني وبين ما إذا كان الزوجان أجنبيان وحصولاً أو حصل أحدهما على الجنسية الوطنية نتيجة التجنس كأثر مباشر لواقعة الضم بالقوة^(٤).

المطلب الثاني: أثر اكتساب جنسية الدولة الضامة قسراً

إن اكتساب الجنسية يقع من مجموعة آثار قد تكون تارة أثراً فردياً في منح الجنسية، وتارة تأخذ بأثر الاكتساب الجماعي للجنسية نتيجة واقعة الضم الإجباري الكلي للدولة المضمومة، وهذا ما ذهب إليه محكمة الاستئناف المختلطة المصرية التي جاء فيها "إذا ضمت دولة بأكملها إلى دولة أخرى دخل وطنيو الأولى في جنسية الثانية كأثر للضم"^(٥). لذا سنبحث في هذه المقدمة آثار منح جنسية الدولة الضامة في فرعين، الفرع الأول: الآثار الفردية في منح الشخص جنسية الدولة الضامة قسراً، ويدرس الفرع الثاني: الآثار الجماعية في منح الأشخاص جنسية الدولة الضامة قسراً، وكالاتي:

الفرع الأول: الآثار الفردية في منح الشخص جنسية الدولة الضامة قسراً

من أهم الآثار المترتبة على الشخص الذي يتجنس بجنسية الدولة الضامة بالصورة التلقائية نتيجة الضم الإجباري هي:

(أ) تنقطع علاقة الشخص بجنسية الدولة الأم "القانونية أو الروحية أو السياسية" تلقائياً ومن ثم يرتبط بجنسية الدولة الضامة بعلاقة "القانونية أو السياسية أو الروحية"^(٦)، وبالعودة إلى القواعد العامة نجد أن قانون الجنسية العراقية في عام

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

١٩٦٣م منع مكتسب الجنسية العراقية بالتجنس من استمراره بولائه بالدولة

المضمومة^(١).

(ب) يحرم مكتسب جنسية الدولة الضامة من ممارسة بعض الحقوق والامتيازات ويعد مكتسب الجنسية اللاحقة مواطن طارئ أجنبي عند ضم إجباري. وتحرم قوانين بعض الدول من ممارسة حقوقه قسراً. مدة من الزمن للتأكد من مدى قابليته لممارسة الحقوق. وولائه في مجتمع الدولة الضامة^(٢). وبالعودة إلى القواعد العامة في القانون العراقي لقانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٦٣م الملغى على وفق المادة (١٠) على أن "لا يحق للأجنبي الذي يتجنس بالجنسية العراقية وفق المواد الخامسة والسادسة والثامنة والثانية عشرة (١) والثالثة عشرة (١) والسابعة عشر. التمتع بالحقوق الخاصة بالعراقيين"^(٣). يتضح أن المشرع العراقي لمنع المتجنس من ممارسة بعض الحقوق مثلاً حق الترشيح، حق الانتخاب، حق أن يكون عضو في نيابة ما، أو رئيس دولة أو تولى وظائف مهمة. أما المشرع السوداني فقد التزم بالصمت في قانون الجنسية السودانية عام ١٩٩٤م الملغى لم يشير إلى منعه من ممارسة بعض الحقوق أو مباشرتها كالمواطن الأصلي. وكذلك قانون الجنسية السوداني ٢٠٠٥. وأيضاً قانون الجنسية السوداني لسنة ٢٠١١م^(٤). وقد أشار القرار رقم (٥٣٦) والصادر من مجلس قيادة الثورة المنحل بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٤ على ما يأتي "١- يتمتع الأجنبي الذي يحصل على الجنسية العراقية بطريقة التجنس بالحقوق التي يتمتع بها العراقي فيما يتعلق بالتوظيف في دوائر الدولة الرسمية أو شبه الرسمية اعتباراً من تاريخ اكتساب الجنسية العراقية استثناءً من أحكام المادة العاشرة المعدل من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة (١٩٦٣) والمادة السابعة من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة (١٩٦٠)"^(٥).

الفرع الثاني: الآثار الجماعية في منح الشخص جنسية الدولة الضامة قسراً: إن منح جنسية الدولة الجديدة إلى أشخاص الدولة الأم وفقاً لقاعدة فقدان الجنسية يجب أن يتبعها اكتساب جنسية دولة ما عند الضم الإجباري وإلا عد الشخص بدون وهذا مخالف لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فلا يقتصر أثر اكتساب الجنسية في الشخص المعين بالذات، وإنما يمتد أثر ذلك الاكتساب للشخص منه إلى أبنائه ثم إلى الزوجة بالتبعية^(٦). ويتبع الأولاد القاصرون جنسية الأب عند اكتسابه جنسية الدولة الضامة. إذ يبرز أثر التجنس من حيث الرابطة التبعية التي تربطهم بالمتجنس عند وقوع الضم القسري^(٧). إشارة إلى ذلك قانون الجنسية العراقية في المادة (١/١٣) التي جاء فيه "إذا اكتسب أجنبي الجنسية العراقية يصبح أولاده الصغار عراقيين"^(٨). أما قانون الجنسية المصري فقد بين ذلك في المادة (١١) على أن "الأولاد القاصرون فتزول عنهم الجنسية المصرية

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

إذا كانوا يحكم تغيير جنسية أبيهم يدخلون في جنسية الجديدة طبقاً لقانونها^(١). بخلاف الولد القاصر المتزوج فإن القانون المدني الفرنسي بخصوص الجنسية قد أشار في المادة (٢/٢٢) إلى أن "لا تطبق أحكام المادة السابقة على الولد المتزوج"^(٢). أما فيما يخص الزوجة فإنها تتبع زوجها باكتسابها للجنسية كأثر للضم القسري وهذا ما أشار إليه قانون الجنسية العراقية في المادة (١/١٢) بند "أ" (جاء فيها "إذا تزوجت المرأة الأجنبية من عراقي تكتسب الجنسية العراقية"^(٣)). وأما قانون الجنسية السوداني فقد جاء في المادة (٨) على أن "يمنح شهادة الجنسية السودانية بالتجنس لأية امرأة أجنبية..... (أ) زوجة السوداني" هذا يعني يمكن التجنس على أساس التبعية نتيجة واقعة الضم بالقوة. بخلاف قانون الجنسية المصري في القانون ١٩٧٥ الملغى فإنه لم يأخذ بتبعية الزوجة لزوجها. وإنما أخذ بمبدأ الاستقلال في الأسرة الواحدة على وفق قانون الجنسية المصري لعام ٢٠٠٤م النافذ في المادة (٧) إذ جاء فيها "لا تكتسب الأجنبية التي تتزوج من مصري جنسيتها بالزواج"^(٤). ويبدو من ذلك أن اكتساب الجنسية بصورة لاحقة كأثر للضم القسري في الزواج المختلط يوضح إذا كانت الزوجة جزائرية عند حدوث الضم الإجباري للدولة من قبل فرنسا وأدى ذلك الضم إلى فقدان جنسية الزوج واكتسابه جنسية الدولة الجديدة كأثر مباشر لواقعة الضم. فيجب التمييز بين ما إذا كانت الزوجة الأجنبية غير مكتسبة لجنسية الزوج الجزائري ومحتفظة بجنسيتها الأصلية فلا تتأثر تلك الزوجة بواقعة "الضم القسري" وعليها أن تثبت ذلك. على وفق دلائل وقرائن في عدم اكتسابها لجنسية الزوج وهذا تبعاً لمبدأ استقلالية الزوج أو الزوجة في جنسيتها. أما إذا كانت الزوجة مكتسبة لجنسية الزوج وقت الزواج فإنها تتبع زوجها بمجرد وقوع "الضم القسري" تبعاً لمبدأ وحدة الأسرة في العائلة وكذلك الحكم عند وقوع التوارث بالنسبة "الزوج" في الزواج المختلط. ويجب الإشارة إلى أن أفراد العائلة الملكية بخصوص منحهم الجنسية بالضم التام نتيجة فقدانهم الجنسية فذهب اتجاهان بهذا الموضوع. الاتجاه الأول: يرى أن حاكم الدولة وعائلته لا تمنح لهم جنسية الدولة الضامنة من باب الاحترام واللياقة. أما الاتجاه الثاني: فيذهب إلى القول بأنه: يجب منحهم الجنسية لكون لا يمكنهم الاحتفاظ بجنسية الدولة المضمومة: لانعدامها ولا يجوز عدم منحهم جنسية الدولة الضامنة. كونهم يصبحون من البدون^(٥). وهذا مخالف لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة (٢/١٥) التي جاء فيها "لا يجوز، تعسفاً، حرمان أي شخص من جنسيته ولا حقه في تغيير جنسيته"^(٦). وتطبيقاً لذلك عندما ضمت الجزائر إلى فرنسا. وما جرى على أساس منح الجنسية الفرنسية وقت الضم القسري في التمييز بين الأشخاص الذين أصلهم فرنسي وفقاً لقانون الأحوال المدنية الفرنسي. وبين الأشخاص الذين أصلهم جزائري. فالأشخاص الذين أصلهم فرنسي فإنهم يحتفظون بالجنسية الفرنسية من وقت الخلافة. أما الأشخاص الذين أصلهم جزائري فهؤلاء أجبروا بأنهم أرادوا الجنسية الفرنسية عند تمام

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)
• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A
omparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

حالة الضم الإجباري على كامل الدولة. ثم قامت الحكومة الفرنسية بتوقيع تصريح بنقل مقر الإقامة من الجزائر إلى فرنسا. وإذا اتضح أن المشرع الفرنسي قد غفل في وضع مده لتوقيع التصريح بتحديد التبعية الفرنسية. إلا أنه بعد مدة معينة جاء استثناء يحدد فيه مدة معينة لاستكمال إجراءات التصريح لمن لم يحدد تبعيته بنقل مقر الإقامة وإعلان المشرع الفرنسي بإنهاء تاريخ التوقيع بنقل مقر الإقامة الإجباري في ٢٣ آذار ١٩٦٧م^(١).

الهوامش

- ١_ د. عثمان علي الرواندوزي، السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر، ط١، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، ٢٠١٠م، ص ١٩٢-١٩٣.
- ٢_ د. عصام العطية، القانون الدولي العام، ط٧، المكتبة القانونية، بغداد- العراق، ٢٠٠٨م، ص ٥١١-٥١٢. وكذلك د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، ج١، ط١، بغداد- العراق، ١٩٦٤، ص ٣٩٤.
- ٣_ د. حكمت شبر القانون الدولي العام- دراسة مقارنة، ط٢، المكتبة القانونية، بغداد- العراق، ٢٠٠٩م، ص ٣٦٤.
- ٤_ د. عصام العطية، مصدر سابق، ص ٥١٢.
- ٥_ د. طالب رشيد بادكار، أسس القانون الدولي العام، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٥م، ص ٢٦٠.
- ٦_ د. صلاح الدين عامر، مقدمة بدراسة القانون الدولي العام، ط١، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م، ص ٨١٤.
- ٧_ اتفاقية فيينا بشأن خلافة الدول في المعاهدات، سنة ١٩٧٨ منشورة على الموقع الإلكتروني www.treaties.un.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٢/١٠، الوقت ١٢: ١١ صباحاً.
- ٨_ د. أبو الخير احمد عطية عمر، القانون الدولي العام مصادر القانون الدولي- أشخاص القانون الدولي - تنظيم العلاقات الدولية في زمن السلم، ط٢، أكاديمية شرطة بيانات دبي، الامارات، ١٩٩٤م، ص ٤٤١.
- ٩_ د. صلاح الدين عامر، مصدر سابق، ص ٨١٥.
- ١_ اتفاقية فيينا بشأن خلافة الدول في المعاهدات، لسنة ١٩٧٨، منشورة على الموقع الإلكتروني www.treaties.un.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٢/٢٢، الوقت ١٢: ٩ صباحاً.
- ١_ د. حكمت شبر، مصدر سابق، ص ٣٦٤-٣٦٥.
- ١_ د. جمال الدين العطيفي، القانون الدولي العام، ص ٦٣، هامش ١.
- ١_ د. وليد البيطار، القانون الدولي العام، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ٢٠٠٨م، ص ٤٨١، وكذلك د. عصام العطية، مصدر سابق، ص ٥١٢.

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

١ نقل عن _ G. Starke, An Introduction To International law ,London ,1954, p.302

د. حكمت شير ، مصدر سابق ، ص ٣٦٧ .

١_ د. هشام علي صادق ، اثار الاستخلاف الدولي في ضوء الوحدة المصرية الليبية ، دار المعارف ، القاهرة - مصر ، ١٩٧٣م ، ص ٣٤ ، وكذلك د. جمال الدين العطيفي ، القانون الدولي العام ، دار الجامعات المصرية ، مصر (د.ت) ، ص ٦٣ .

١_ د. شريف عبد الحميد حسن رمضان ، الاستخلاف الدولي واثره على المعاهدات الدولية ، ط١ ، مجلد ١ ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، ٢٠١١م ، ص ٣٤ .

١_ د. حسن الجلبي ، مصدر سابق ، ص ٣٨٥ .
١_ علي سبتي بطي ، مصدر سابق ، ص ٣٢-٧٤ ، وكذلك د. شريف عبد الحميد رمضان ، مصدر سابق ، ص ١٩١ .

١_ د. عمر حسن عدس ، مبادئ القانون الدولي العام المعاصر ، دار الكتب المصرية ، مصر ، ٢٠٠٩ م ، ص ٢٧٨ .

٢_ اتفاقية فيينا لخلافة لدول في ممتلكات الدولة ومحفوظاتها وديونها ، عام ١٩٨٣ ، منشور على الموقع الإلكتروني www.legal.un.org ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٢/٢٥ ، الوقت ٣٣ : ١١ صباحاً .

٢_ قانون الاملاك الوطنية الجزائري رقم ٣٠،٩٠ المؤرخ في ١ ديسمبر عام ١٩٩٠ م .
٢_ د. محمد المجذوب ، القانون الدولي العام ، ط٥ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٤ م ، ص ٢٨٩ .

٢_ د. وليد البيطار ، مصدر سابق ، ص ٤٨٣ .
٢_ د. مها محمد ايوب ذيبان ، خلافة الدول والآثار المترتبة عليها ، أطروحة دكتوراه فلسفة في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة النهرين ، العراق ، ٢٠٠٤ م ، ص ١٠٤ .

٢_ د. محمد المجذوب ، القانون الدولي العام ، ط٥ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٤ م ، ص ٢٩٠ .

٢_ د. قحطان احمد الحمداني ، الاساس في العلوم السياسية ، ط٢ ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ٢٠١٤ م ، ص ٢٣٤ ، وكذلك د. جمال الدين العطيفي ، مصدر سابق ، ص ٦٢ .

٢_ د. جميل بيضوي وآخرون ، تاريخ العرب الحديث ، ط٢ ، دار الامل للنشر والتوزيع ، اربد - الاردن ، ١٩٩٢ م ، ص ١٣٢ .

٢_ د. لطفي جميل محمد ، الاحتلال الامريكي لجمهورية هايتي ١٩١٥ - ١٩٣٤ الدوافع والنتائج ، بحث منشور في كلية التربية - جامعة ميسان ملحق العدد ٢٥ ، ٢٠١٨ م ، ص ٣٥٦-٣٥٧ . وكذلك عندما ضمت بريطانيا ولاية البصرة بالتريخ بدأت سيطرتها على جميع المناطق في شمال وجنوب العراق وسرعان ما تحكمت في املات الدولة العراقية في العام ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ م من حقوق وأمتيازات وشل حركة الأشخاص في ممتلكاتهم مما أصبح العراق تحت السيادة البريطانية ولكن سرعان ما زالت تلك الأحداث بالحصول على الاستقلال في عام ١٩٢١م للمزيد من التفاصيل راجع أيناس حمزة الجيلادي ، الموظفون

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

البريطانيون في العراق خلال فترتي الاحتلال والانتداب ١٩١٤ - ١٩٣٢ م، بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد ٧، ٢٠١٢ م، ص ١٩٥ - ٢٠٠.

٢_ د. مصطفى عبد القادر النجار، دور السجلات الهندية ومحفوظاتها وثائق العراق وبقيّة اقطار الخليج العربي، بغداد - العراق، ١٩٧٨ م، ص ٣٣ - ٣٤.

٣_ قانون الحفاظ على الوثائق العراقية رقم ٧٠، عام ١٩٨٣.

٣_ د. محمد محبوب مالك ود. سالم عبود الآلوسي، الارشيف "تاريخه - أصنافه - ادارته"، مطبوعات الفرع الاقليمي والعربي للوثائق، بغداد - العراق، ١٩٧٩ م، ص ٤٤ - ٤٥.

٣_ تقرير لجنة القانون الدولي، دورة ٣٦، الوثيقة A / 36/10، نيويورك، ١٩٨١ م، ص ١٣٦.

٣_ د. عصام العطية، الخلافة في ارشيف "محفوظات" الدولة، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، المجلد الثاني، العدد الاول والثاني، ١٩٨٩ م، ص ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٨.

٣_ تقرير لجنة القانون الدولي، دورة ٣٦، الوثيقة A / 36 / 10، نيويورك، ١٩٨١ م، ص ١٣٠ - ١٣١.

٣_ لطفي جميل محمد، مصدر سابق، ص ٣٦٢.

٣_ قرار مجلس الامن ذي الرقم ١٤٨٣، في جلسة ٤٧٦١ المعقودة في ٢٢ ايار (٢٠٠٣)، منشور على الموقع الالكتروني www.diplomatie.gouv.fr تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٣/٢، الوقت ٢٢: ٥٠ مساءً، ص ٣،

فقرها ٧.

٣_ اتفاقية فينا لخلافة الدول في ممتلكات الدولة ومحفوظاتها وديونها رقم ٨، عام ١٩٨٣ م، منشور على الموقع الالكتروني www.legal.un.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٣/٢، الوقت ١٠: ٧٠ مساءً.

٣_ د. جمال الدين العطيفي، مصدر سابق، ص ٦٢.

D . Alf Ross ,A textbook of international law ,eneral part ,london ,1947 ,p.129.

، وكذلك على سبيل المثال أشارت الدكتور "شارول روسو" ترجمة عبد المحسن سعد، القانون الدولي العام، ط ١، الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت - لبنان، ١٩٨٢ م، ص ١٨١. بأن في جميع حالات التوارث سواء ما كان منها ضم كلي أو ضم جزئي وبالإرادة الحرة أم بغير الإرادة الحرة كان فقهاء القرن التاسع عشر الميلادي قد واجهوا صعوبة لمعرفة الاجتهاد الفقهي في وجوب تحمل الديون من عدم تحملها عند الضم القسري للدولة، فيتضح أن انتقال الديون قد لاقى مشاكل في الاجتهاد في القرن التاسع عشر إذ أوجب الكتاب القانونيين على وجوب الالتزام بديون الدولة الأم وأن اختلفت آرائهم في هذا الشأن فقد استندوا بشأن انتقال الديون على قاعدة احترام الحقوق المكتسبة فالإلتزامات التي أبرمت بين الدائنين والدولة الأم قد أولدت آثار قانونية متيدة بوجوب الوفاء فقد أشار بعض الفقهاء هذه الآثار تستند على نظرية الإثراء بدون سبب، وهناك من ذهب إلى القول بأن تلك الديون لا يمكن أن تملك بفناء الدولة، وهناك من ذهب إلى صحة انتقال الديون من الدولة الأم (المورثة) إلى الدولة الجديدة (الوارثة) منهم الكتاب الايطاليين وفقهاء المجتمع الأنكلوسكسوني وكذلك الفقيه "jeze" ونلاحظ تطبيقاً لذلك قد رفضت دولة ألمانيا فكرة تسديد ديون دولة النمسا عندما خضعت لها بالقوة في عام ١٩٣٨ م.

- ٤_ د. عصام العطية، مصدر سابق، ص ٥١٣، كذلك د. قحطان احمد الحمداني، مصدر سابق، ص ٢٣٤.
- ٤_ د. وليد البيطار، مصدر سابق، ص ٤٧٥.
- ٤_ د. صلاح نوري هادي، دور الاعلام الجزائري في فضح جرائم الاحتلال الفرنسي ابن الثورة التحريرية ١٩٥٤-١٩٦٢ و جريدة المجاهدين انموزجا، بحث منشور في مجلة الدراسات التاريخية والحضارية "مجلة علمية محكمة"، مجلد ٨، العدد ٢٥، ٢٠١٦ م، ص ٢٥٦.
- ٤_ قرار مجلس الأمن ذي الرقم ١٤٨٣ م (٢٠٠٣)، مصدر سابق منشور على الموقع الالكتروني www.diplomatie.gouv.fr، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٧/٢، الوقت ١٢:٢ مساءً، ص ٣، فقرات ٦، وكذلك د. قحطان احمد الحمداني، مصدر سابق، ص ٢٣١.
- ٤_ د. عبد الباقي نعمة عبد الله، القانون الدولي العام "دراسة مقارنة" بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي، دار الاضواء، بيروت، لبنان، ١٩٩٠ م، ص ٢٧٤.
- ٤_ عقيل كريم زغير، المبادئ العامة لتعدد الجنسية في القانون المقارن والقانون العراقي، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق في جامعة كربلاء - كلية القانون، عدد ٣، سنة ٢٠١١ م، ص ١٦٤.
- ٤_ ختام عبد الحسن شان، احكام منح الجنسية في القوانين العراقية ومشروعية البطاقة الموحدة "دراسة قانونية"، بحث منشور في جامعة الفرات الاوسط المعهد التقني في النجف الاشرف على الموقع الالكتروني in.atu.edu.iq، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٣/١٩، الوقت ٥:٠٢ مساءً.
- ٤_ د. عبد الرسول كريم ابو صبيح، الاختصاص القضائي في دعاوي الجنسية، بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة - كلية القانون والسياسية، العدد ٥٥، ٢٠١٠ م، ص ٢١٦.
- 4 _ Bastid :Laffaive Nottébhom Devant La Cour Int . de Jusice, Rev. Crit ,1956,p.608ets .
- ٤_ د. علي عبد العال الاسدي، الوجيز في أحكام الجنسية العرقية، مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، البصرة - العراق، ٢٠١٧، ص ١٦١، وكذلك د. صلاح الدين جمال الدين، القانون الدولي الخاص للجنسية وتنازع القوانين، ط ١، ج ١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية - مصر، ٢٠٠٨ م، ص ١١٦.
- ٥_ د. عباس العبودي، شرح احكام الجنسية في قانون الجنسية العراقية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ م والمواطن ومركز الاجانب - دراسة مقارنة في نطاق القانون الدولي الخاص، ط ١، مكتبة السهوري، بيروت - لبنان، ٢٠١٥ م، ص ١٢٨.
- ٥_ على سبيل المثال د. طلال ياسين العيسى، الاصول العامة في الجنسية، الأصول العامة في الجنسية - دراسة مقارنة في القانون العراقي والاردني والقانون المقارن، ط ١، دار البيروني، عمان، ٢٠٠٧ م، ص ١٤٣.
- ٥_ الحسن والتقييد، قانون الدولي الخاص "الجنسية"، ج ١، ط ٣، مطبعة شمس، ٢٠٠٧ م، ص ٦٥.
- ٥_ د. جمعة عليوي فرحان الحفاجي و د. وسام هادي عكار عظيم، مصدر سابق، ص ٢٥٩-٢٦٠.

- ٥_ د. ناية محمد صالح الحمداني، الحركة الوطنية التونسية "١٨٨١-١٩٢٥" م، ط١، دار المعتر للنشر والتوزيع، تونس، ٢٠١٦ م، ص ٨١.
- ٥_ قانون الجنسية العراقية رقم ٤٣، سنة ١٩٦٣م الملقى .
- ٥_ ينظر المادة (٥/٢٣) من قانون الجنسية الفرنسي رقم ٩٨-١٧٠ لسنة ١٩٩٨م الملقى، قانون المدني الفرنسي بالعربية (DALLOZ) لسنة ١٨٠٤، مصدر سابق، ص ١٣٦.
- ٥_ قانون الجنسية الاردني رقم ٢٢، عام ١٩٨٧.
- ٥_ د. عباس العبودي، مصدر سابق، ص ١٢٤.
- ٥_ قانون الجنسية العراقية رقم ٢٦، عام ٢٠٠٦ النافذ. وكذلك أشار قانون الجنسية العراقية الملقى في المادة (١٨) رقم ٤٢، سنة ١٩٢٤ م إذ جاء فيها "إذا فقد عراقي الجنسية العراقية يفقدها أولاده الصغار"، وكذلك قانون الجنسية العراقية رقم ٤٣، سنة ١٩٦٢ م الملقى .
- ٦_ ينظر: المادة (٤/٢٣)، من القانون الجنسية الفرنسي رقم ٧٣-٤٢ لسنة ١٩٩٣ من قانون المدني الفرنسي لسنة ١٨٠٤، مصدر سابق، ص ١٣٦.
- ٦_ قانون الجنسية الليبي رقم ١٧، سنة ١٩٥٤، وكذلك راجع المادة (٢٣) في قانون الجنسية الجزائري، سنة ١٩٦٣ م، وكذلك المادة (١٢) من قانون الجنسية شرق الاردن رقم ١١٣، سنة ١٩٢٨ التي جاء فيها "إذا فقد شخص ما الجنسية الاردنية فان اولاده القاصرين يفقدونها أيضاً".
- ٦_ الامر رقم ٠٥/٠١ المؤرخ في ٢٧ شباط عام ٢٠٠٥ من قانون الجنسية الجزائرية المحرر في ظل الامر رقم ٧٠-٨٦ المؤرخ في ١٥ ديسمبر ١٩٧٠، منشور على الموقع الالكتروني www.joradp.dz، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٣/١٥، الوقت ١٠:١٠ مساءً .
- ٦_ د. علي عبد العال الاسدي، الوجيز في أحكام الجنسية العراقية، مصدر سابق، ص ١٨١، هامش ٢، وكذلك ينظر: القانون الجنسية السوداني لسنة ٢٠١١ المعدل الذي نص في (المادة ١١/٣) على أن "تسقط الجنسية السودانية عن القاصر إذا سقطت عن الوالد المسنول عنه الجنسية السودانية".
- ٦_ د. حامد مصطفى، مبادئ القانون الدولي الخاص، مبادئ القانون الدولي الخاص، ج١، ط٢، مطبعة الاهلية، بغداد، العراق، ١٩٩٩م، ص ٢٦٥.
- ٦_ حولية لجنة القانون الدولي، جزء ٢، مجلد ٢، دورة ٤٩، نيويورك، ١٩٩٧ م، ص ٤٠ وقره ٨.
- ٦_ فيروز منصوري، أحكام الجنسية بين الاكتساب والفقد، رسالة ماجستير - جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي - كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم الحقوق، الجزائر، ٢٠١٦ م، ص ٤٠.
- ٦_ عز الدين معزة، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر - جامعة منتوري - كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية - فرحات عباس والحبيب بورقيبة "دراسة تاريخية وفكرية مقارنة"، الجزائر، ٢٠٠٠ م، ص ١٦.
- ٦_ الدستور الفرنسي، رقم ٢٧، عام ١٨٤٦م.
- ٦_ عبد القادر لمييدي، المعالجة القانونية لحق الجنسية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير - كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة الافريقية العقيد احمد دراية ادرار، الجزائر، ٢٠١١، ص ٤٢-٤٣.

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

٧_ قحطان حسين طاهر ، تاريخ النزاع العراقي - الكويتي ، بحث منشور في جامعة بابل - كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية الانسانية ، العدد ١٨ ، السنة ٢٠١٤ ، ص ٥٠٨ . وأن ضم الكويت بالقوة من الدولة العراقية كان بسبب عدم ولاء أغلب الأشخاص داخل المجتمع الكويتي بسبب إن سياسات الحكومة الكويتية رفضته منح ثلث السكان جنسيتهم الكويتية ومعهم من الحقوق المترتبة على كل مواطن كويتي مما طمس الهوية الكويتية عن أغلب السكان وأصبح الكثير منهم بدون جنسية ، راجع المصدر د . عبد الناصر محمد سرور ، القرار العراقي في اجتياح الكويت وضمها عسكريا في ٢ آب " اغسطس " ١٩٩٠ م ، بحث منشور في مجلة العلاقات الدولية - جامعة الاقصى - كلية الآداب والعلوم الانسانية - قسم التاريخ ، غزة - فلسطين ، منشور على الموقع الالكتروني www.alagsa.edu.ps ، تاريخ الزيارة ٢٢/٣/٢٠٢٠ ، الوقت ٧:٤١ مساءً .

٧_ الأمم المتحدة مجلس حقوق الانسان والحرمان التعسقي من الجنسية ١٠/٧ ، منشور على الموقع الالكتروني www.refworld.org تاريخ الزيارة ٢٢/٣/٢٠٢٠ ، الوقت ٨:٥٥ مساءً .

7 _ ConstantinP .Economides : Les effets de la succession Etatssur lanationalite des personnes physiques ,revue generaie de droit international public ,1999,n.3 ,p.580 .

٧_ فيروز منصوري ، مصدر سابق ، ص ٣٤-٣٥ .

٧_ د. جمعة عليوي فرحان الخفاجي و د. وسام هادي عكار عظيم ، السياسة الفرنسية حيال تونس ١٨٨١-١٩١٤ " م ، بحث منشور في مجلة الاستاذ ، العدد ٢١٤ ، المجلد الاول ، ٢٠١٥ م ، ص ٢٥٩-٢٦٠ .

٧_ فيروز منصوري ، مصدر سابق ، ص ٣٥ .

٧_ هاني عبد الله درويش ، أثار اكتساب الجنسية "دراسة مقارنة بالشريعة الاسلامية" ، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٥ ، ص ١٢٢ .

٧_ قرار محكمة الاستئناف المختلطة المصرية ، الجلسة ٣٧ - بتاريخ ١٢ أيار سنة ١٩٥٢ م ، منشور في مجلة التشريع والقضاء ص ١٤٩ ، مشار الية عند د. عز الدين عبد الله ، مصدر سابق ، ص ١٩٨ .

٧_ د. عباس العبودي ، مصدر سابق ، ص ٩٩ .

٧_ قانون الجنسية العراقية رقم ٤٣ ، لسنة ١٩٦٣ المملف .

٨_ د. عباس العبودي ، مصدر سابق ، ص ٩٩-١٠٠ .

٨_ قانون الجنسية العراقية رقم ٤٣ ، لسنة ١٩٦٣ م المملف .

٨_ ينظر : نظام قانون الجنسية السوداني رقم ١٧ ، لعام ١٩٩٤ م المملف ، وكذلك ينظر : قانون الجنسية السوداني لعام ٢٠٠٥ م المملف ، وكذلك ينظر : قانون الجنسية السوداني عام ٢٠١١ م المعدل .

٨_ قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٣٥٦ ، الجلسة المنعقدة في تاريخ ١٥/٥/١٩٧٤ ، منشور في الوقائع العراقية (٢٣٥٦) بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٢ .

٨_ د . حسن الهداوي ، الجنسية ومركز الأجانب وأحكامهما في القانون العراقية ، الجنسية ومركز الاجانب واحكامهما في القانون العراقي ، ط ٤ ، مطبعة الارشاد ، بغداد - العراق ، ١٩٦٧ م ، ص ٥٢ . وكذلك

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

- د. حسن الهداوي، الجنسية ومركز الاجانب وأحكامهما في القانون الأردني، الجنسية ومركز الاجانب وأحكامهما في القانون الاردني، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٩٤م، ص ٥٣.
- ٨- د. جابر جاد عبد الرحمان، القانون الدولي الخاص العربي - في الجنسية، ج١، ط١، جامعة الدول العربية، ١٩٥٨م، ص ٢٧٥.
- ٨- قانون الجنسية العراقية رقم ٤٣، عام ١٩٦٣م الملغى.
- ٨- قانون الجنسية المصري رقم ١٥٤، عام ٢٠٠٤م المعدل.
- ٨- ينظر: المادة (٢/٢٢) من قانون الجنسية الفرنسي رقم ٧٣-٤٢ لسنة ١٩٩٧م الملغى، مشار اليه في القانون المدني الفرنسي لسنة ١٨٠٤، مصدر سابق، ص ١٣٥.
- ٨- قانون الجنسية العراقية رقم ٤٣، عام ١٩٦٣م الملغى.
- ٩- قانون الجنسية المصري رقم ١٥٤، لعام ٢٠٠٤م المعدل.
- ٩- د. عبد الحميد عمر وشاحي، القانون الدولي الخاص في العراق، محاضرات القاها على طلبة الصف الرابع -كلية الحقوق العراقية، ج١، مطبعة النفيس الاصلية، بغداد-العراق، ١٩٤٧م، ص ٧٠١.
- ٩- الاعلان العالمي لحقوق الانسان رقم ١٠، لعام ١٩٤٨م.
- ٩- ترجمة د. على محمد مقلد، بيار مايو-فانسان هوزية، القانون الدولي الخاص، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت -لبنان، ٢٠٠٨م، ص ٨١٧.

الخاتمة

إن الوصول لخاتمة دراستنا لموضوع أثر الضم والانفصال على جنسية الاشخاص على وفق الدراسة المقارنة سيستلزم تسجيل أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث في الموضوع.

أولاً: النتائج

- ١- إن آثار الضم إجباري في جنسية الأشخاص من أهم الآثار في تغيير السيادة، فالضم إجباري هو اضافة دولة من جزء إقليم دولة، ما إلى إقليمها الوطني إذ يصبح الجزء المضموم جزءاً من الدولة الضامة باستخدام القوة وتحت سيادتها الشخصية.
- ٢- إن أثر الضم إجباري في جنسية الأشخاص قد يؤدي إلى فقد جنسية متوطني الإقليم بصورة تلقائية واكتساب جنسية الدولة الضامة بالقوة عند سحب الجنسية الأصلية.
- ٣- إن رعايا الإقليم المضموم بصورة قسرية لا يفقدون جنسيتهم الأصلية إلا عند اكتسابهم جنسية الدولة الجديدة أو الضامة؛ تلافياً من مشاكل انعدام الجنسية.
- ٤- إن اتفاقية جنسية الأشخاص الطبيعيين لسنة ٢٠٠٠م الخاصة بخلافة الدول (ضماً أو فصلاً) لم تحدد الأشخاص الذين تربطهم صلة مباشرة بالإقليم المضموم ومقيمين في الخارج.
- ٥- إن أثر تحقق واقعه الضم إجباري يتمثل بزوال الجنسية بغير الإرادة أي سترتب على كل شخص فقد الجنسية للدولة لدولته التي كان ينتمي إليها بجنسيته واكتساب جنسية الدولة الضامة.

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

٦- إن مكتسب الجنسية للدولة الضامة بالقوة يحرم من بعض الحقوق والامتيازات وتنفرد بعض القوانين كالقانون الجزائري بأن مكتسب الجنسية الجزائرية يتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها الجزائري من دون تمييز.

٧- إن حالة جنسية أفراد العائلة الملكية فيما يخص الضم الإلزامي أدى إلى اختلاف الفقه بين اتجاه قال: بأنهم يفقدون الجنسية، ولا تمنح لهم جنسية الدولة المضومة من باب الاحترام ومنهم من قال: بوجوب منحهم الجنسية كون واقعة الضم ستقدم جنسيتهم وفي حالة الفقد سيكون هناك أشخاص من دون جنسية؛ وهذا ما لا يمكن السماح به.

٨- إن أثر فقدان الجنسية للدولة الأولى سيرتب الاكتساب الفعلي لجنسية الدولة الضامة وسيستتبع قاعده أن إقامة الأصول مكتملة لإقامة الفروع، وإقامة الزوج مكتملة لإقامة الزوجة.

ثانياً: التوصيات

١- إن يأخذ المشرع العراقي بنظر الاعتبار المعيار المعتمد لحل مشكلة جنسية الأشخاص عند الضم الإلزامي ولا يجب أن نكون أمانتاً تشريعي أو الرجوع إلى قوانين ملغاة لتحديد ذلك المعيار، وكذلك لا نغتنم على النصوص في المعاهدات المبرمة سابقاً؛ لأهمية القانون الداخلي وأثره الكبير في واقع الأشخاص داخل الدولة، ونقترح بأن يكون ذلك عبر النص الآتي: (تسري أحكام المعاهدات الدولية المتضمنة ضمّاً أو فساداً لإقليم ما، على الأشخاص المولودين والأشخاص المتوطنين في الإقليم المنضم أو المنفصل).

٢- إن يشمل النص المقترح الأخذ به في نطاق القانون العراقي حول حق الاختيار للأشخاص المتزوجين غير البالغين سن الرشد باعتبار أن هذا الحق حقاً جماعياً ملزم فيحق للولد الصغير المتزوج وكذلك المرأة المتزوجة أن تستعمل هذا الحق في اختيار الجنسية لذلك نقترح أن يكون النص بأن (يحق للولد غير البالغ لسن الرشد المتزوج والزوجة، اختيار جنسيتها في حالة الضم).

٣- نصي المشرع بالاستمرار في التوعية الوطنية وبأهمية أن يبق وطننا العراق موحداً قوياً دولة اتحادية ذات سيادة كاملة على كافة الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم بعيداً عن الامكانيات: (الاقتصادية والسياسية والقانونية) لكل جزء على حدة.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية

(١) د. جابر جاد عبد الرحمن، القانون الدولي الخاص العربي - في الجنسية ج١، ط١، جامعة الدول العربية، ١٩٥٨م.

(٢) د. جمال الدين العطيفي، القانون الدولي العام، دار الجامعات المصرية، مصر، (د.ت).

(٣) د. جميل بيضوي وآخرون، تاريخ العرب الحديث، ط٢، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد - الأردن، ١٩٩٢م.

(٤) د. حامد مصطفى، مبادئ القانون الدولي الخاص، ج١، ط٢، مطبعة الاهلية، بغداد، العراق، ١٩٩٩م.

(٥) حسن الجلبي، القانون الدولي العام، ج١، ط٢، بغداد - العراق، ١٩٦٤.

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

- (٦) الحسن والقيد، قانون الدولي الخاص "الجنسية"، ج ١، ط ٣، مطبعة شمس، ٢٠٠٧ م.
- (٧) د. حسن الهداوي، الجنسية ومركز الاجانب واحكامها في القانون العراقي، ط ٤، مطبعة الارشاد، بغداد-العراق، ١٩٦٧ م.
- (٨) د. حسن الهداوي، الجنسية ومركز الاجانب واحكامها في القانون الاردني، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٩٤ م.
- (٩) د. حكمت شبر، القانون الدولي العام -دراسة مقارنة، ط ٢، المكتبة القانونية، بغداد - العراق، ٢٠٠٩ م.
- (١٠) د. أبو الخير احمد عطية عمر، القانون الدولي العام مصادر القانون الدولي -أشخاص القانون الدولي -تنظيم العلاقات الدولية في زمن السلم، ط ٢، اكااديمية شرطة بيانات دبي، الامارات، ١٩٩٤ م.
- (١١) شريف عبد الحميد حسن رمضان، الاستخلاف الدولي واثره على المعاهدات الدولية، ط ١، مجلد ١، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١١ م.
- (١٢) صلاح الدين جمال الدين، القانون الدولي الخاص للجنسية وتنازع القوانين، ط ١، ج ١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية-مصر، ٢٠٠٨ م.
- (١٣) د. صلاح الدين عامر، مقدمة بدراسة القانون الدولي العام، ط ١، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٣ م.
- (١٤) د. طالب رشيد بادكار، اسس القانون الدولي العام، ط ١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٥ م.
- (١٥) د. طلال ياسين العيسى، الأصول العامة في الجنسية -دراسة مقارنة في القانون العراقي والاردني والقانون المقارن، ط ١، دار البيروني، عمان، ٢٠٠٧ م.
- (١٦) د. عباس العبودي، شرح احكام الجنسية في قانون الجنسية العراقية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ م والمواطن ومركز الاجانب -دراسة مقارنة في نطاق القانون الدولي الخاص، ط ١، مكتبة السهوري، بيروت-لبنان، ٢٠١٥ م.
- (١٧) د. عبد الباقي نعمة عبد الله، القانون الدولي العام "دراسة مقارنة" بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي، دار الاضواء، بيروت، لبنان، ١٩٩٠ م.
- (١٨) د. عبد الحميد وشاحي، القانون الدولي الخاص في العراق، محاضرات القاها على طلبة الصف الرابع -كلية الحقوق العراقية، ج ١، مطبعة النقيض الاصلية، بغداد-العراق، ١٩٤٧ م.
- (١٩) د. عبد المحسن سعد (د. شارول روسو)، القانون الدولي العام، ط ١، الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت-لبنان، ١٩٨٢ م.
- (٢٠) د. عثمان علي الرواندوزي، السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر، ط ١، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، ٢٠١٠ م.
- (٢١) د. عصام العطية، القانون الدولي العام، ط ٧، المكتبة القانونية، بغداد - العراق، ٢٠٠٨ م.
- (٢٢) د. عمر حسن عدس، مبادئ القانون الدولي العام المعاصر، دار الكتب المصرية، مصر، ٢٠٠٩ م.

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

- (٢٣) د. علي عبد العال الاسدي ، الوجيز في أحكام الجنسية العرقية ، مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، البصرة - العراق ، ٢٠١٧ .
- (٢٤) د. على محمد مقلد ، بيار مايو-فانسان هوزية ، القانون الدولي الخاص ، ط١ ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٨ م .
- (٢٥) د. قحطان احمد الحمداني ، الاساس في العلوم السياسية ، ط٢ ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ٢٠١٤ م .
- (٢٦) د. محمد محبوب مالك ود. سالم عبود الآلوسي ، الارشيف "تاريخه - أصنافه - ادارته" ، مطبوعات الفرع الاقليمي والعربي للوثائق ، بغداد - العراق ، ١٩٧٩ م .
- (٢٧) د. محمد المجنوب ، القانون الدولي العام ، ط٥ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٤ م .
- (٢٨) د. مصطفى عبد القادر النجار ، دور السجلات النهدية ومحفوظاتها من وثائق العراق وبقيّة اقطار الخليج العربي ، بغداد - العراق ، ١٩٧٨ م .
- (٢٩) د. ناية محمد صالح الحمداني ، الحركة الوطنية التونسية " ١٨٨١ - ١٩٢٥ " م ، ط١ ، دار المعتر للنشر والتوزيع ، تونس ، ٢٠١٦ م .
- (٣٠) هاني عبد الله درويش ، أثار اكتساب الجنسية "دراسة مقارنة بالشرعية الاسلامية" ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٥ م .
- (٣١) د. هشام علي صادق ، اثار الاستخلاف الدولي في ضوء الوحدة المصرية الليبية ، دار المعارف ، القاهرة - مصر ، ١٩٧٣ م .
- (٣٢) د. وليد البيطار ، القانون الدولي العام ، ط١ ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٨ م .
- ثانياً: الرسائل والاطاريح
- (١) عبد القادر لعبيدي ، المعالجة القانونية لحق الجنسية في التشريع الجزائري ، رسالة ماجستير - كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة الافريقية العقيد احمد دراية ادرار ، الجزائر ، ٢٠١١ م .
- (٢) عز الدين معزة ، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر - جامعة منتوري - كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية فرحات عباس والحبيب بورقيبة " دراسة تاريخية وفكرية مقارنة " ، الجزائر ، ٢٠٠٠ م .
- (٣) فيروز منصوري ، أحكام الجنسية بين الاكتساب والفقد ، رسالة ماجستير - جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي - كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم الحقوق ، الجزائر ، ٢٠١٦ م .
- (٤) د. محمد ايوب ذيبان ، خلافة الدول والآثار المترتبة عليها ، أطروحة دكتوراه فلسفة في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة النهرين ، العراق ، ٢٠٠٤ م .
- ثالثاً: البحوث المنشورة

• أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)

• The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

- (١) أيناك حمزة الجيلادي ، الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترتي الاحتلال والانتداب ١٩١٤ _ ١٩٣٢ م ، بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل ، العدد ٧ ، ٢٠١٢ م .
 - (٢) د. جمعة عليوي فرحان الخفاجي و د. وسام هادي عكار عظيم ، السياسة الفرنسية حيال تونس "١٨٨١ _ ١٩١٤" ، بحث منشور في مجلة الاستاذ ، العدد ٢١٤ ، المجلد الاول ، ٢٠١٥ م .
 - (٣) د. صلاح نوري هادي ، دور الاعلام الجزائري في فضح جرائم الاحتلال الفرنسي ابن الثورة التحريرية ١٩٥٤ _ ١٩٦٢ و جريدة المجاهدين النموذج ، بحث منشور في مجلة الدراسات التاريخية والحضارية "مجلة علمية محكمة" ، مجلد ٨ ، العدد ٢٥ ، ٢٠١٦ م .
 - (٤) د. عبد الرسول كريم ابو صبيح ، الاختصاص القضائي في دعاوي الجنسية ، بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة _ كلية القانون والسياسة ، العدد ٥٥ ، ٢٠١٠ م .
 - (٥) د. عصام العطية ، الخلافة في ارشيف "محفوظات" الدولة ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية ، المجلد الثاني ، العدد الاول والثاني ، ١٩٨٩ م .
 - (٦) عقيل كريم زغير ، المبادئ العامة لتعدد الجنسية في القانون المقارن والقانون العراقي ، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق في جامعة كربلاء _ كلية القانون ، عدد ٣ ، سنة ٢٠١١ م .
 - (٧) قحطان حسين طاهر ، تاريخ النزاع العراقي _ الكويتي ، بحث منشور في جامعة بابل _ كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية الانسانية ، العدد ١٨ ، السنة ٢٠١٤ م .
 - (٨) د. لطفي جميل محمد ، الاحتلال الامريكي لجمهورية هايتي ١٩١٥ _ ١٩٣٤ الدوافع والنتائج ، بحث منشور في كلية التربية _ جامعة ميسان ، العدد ٢٥ ، ٢٠١٨ م .
- رابعاً: القوانين

- (١) قانون الجنسية الفرنسي لسنة ١٨٠٤ .
- (٢) الدستور الفرنسي ، رقم ٢٧ ، عام ١٨٤٦ م .
- (٣) قانون الجنسية العراقية الملغى في المادة (١٨) رقم ٤٢ ، سنة ١٩٢٤ م .
- (٤) قانون الجنسية العراقية رقم ٤٣ ، عام ١٩٦٣ م الملغى .
- (٥) نظام قانون الجنسية السوداني رقم ١٧ ، لعام ١٩٩٤ م الملغى .
- (٦) قانون الجنسية المصري رقم ١٥٤ ، عام ٢٠٠٤ م المعدل .
- (٧) قانون الجنسية المصري رقم ١٥٤ ، لعام ٢٠٠٤ م المعدل .
- (٨) قانون الجنسية السوداني لعام ٢٠٠٥ م الملغى .
- (٩) قانون الجنسية العراقية رقم ٢٦ ، عام ٢٠٠٦ م النافذ .
- (١٠) قانون الجنسية السوداني عام ٢٠١١ م المعدل .

خامساً: المواقع الالكترونية

in.atu.edu.iq
www.alagsa.edu.ps
www.refworld.org
www.joradp.dz

- أثر الضم الاجباري في جنسية الأشخاص (دراسة مقارنة)
- The effect of compulsory annexation on the nationality of persons (A comparative study)

• أ.د. أحمد حسين جلاب الفتلاوي * نهى زهير كردي العابدي

www.diplomatie.gouv.fr
www.legal.un.org

سادساً: الكتب الأجنبية

- (1) D . Alf Ross ,A textbook of international law ,eneral part ,london ,1947 ,p.129.
- (2) Bastid :Laffaive Nottebhom Devant La Cour Int . de Jusice, Rev. Crit ,1956,p.608ets .
- (3) ConstantinP .Economides : Les effets de la succession Etatssur lanationalite des personnes physiques ,revue generaie de droit international public ,1999,n.3 ,p.580 .